

تقدير قيمة الأراضي

تتوقف قيمة الاراضي الزراعية على مقدار ما تغله من المحصولات ودرجة صلاحيتها لاتنتاجها .

ويعتبر صافي ريع الارض الزراعية أساسا لتقدير قيمتها اذ كلما عظم الريع الصافي للارض ارتفعت قيمتها والعكس بالعكس .
الريع الصافي للارض كلما ارتفعت قيمتها والعكس بالعكس .

وتقدر قيمة الارض غالبا على مقتضى الحال التي تكون عليها عند التقدير ولكن قد يكون لحالتها المقبلة دخل في ذلك كأن تكون قابلة للاصلاح بما يستجد في الجهة من مشاريع الري والصرف أو طرق المواصلات والنقل أو أن تكون قابلة لان تصبح يوما ما أرضا تشاد عليها مباني المدن وكل ذلك طبعا مما يزيد في قيمتها ويعلى من ثمنها .

ويتوقف مقدار صافي ربح الارض (الريع أو الايراد) على جملة أشياء لها دخل في طريقة استغلالها وتصريف محصولاتها وهالك أهمها :

أولا — موقع الارض وهذا يشتمل :

(١) طرق المواصلات ولها تأثير مهم في طريقة استغلال الارض لان سهولة المواصلات والنقل مما تزيد الايراد وتقلل المصاريف اذ أن توافرها كأن تكون الارض قريبة من محطة سكة حديد أو ترعة قابلة للملاحة أو النيل أو أن تكون الطرق الموصلة الى البلاد المجاورة والسيوق متوافرة ممهدة تيسر السير عليها بالعربات وغير ذلك مما يسهل نقل حاصلات القرية منها الى غيرها وتصريفها وجلب ما تحتاج اليه من السماد والآلات والمهمات وغيرها .

وكلما كانت طرق المواصلات مع القرية والنقل اليها متوافرة ارتفعت قيمة الارض لزيادة دخلها .

(ب) البلاد المجاورة :

ان قرب الارض من مدينة كبيرة أو سوفى عمومى أو تل كبرى
صالحة تربته للتسميد أو ترعة يمكن أخذ شربها (طميها) الناتج من
تطهيرها لاستعماله كفرشة تحت المواشى مما يزيد في ايراد الارض وكذلك
يفيد في زيادة قيمتها وجود أطيان قريبة منها يمكن شراؤها وقت الحاجة اليها .
ومن الاوجه الجديرة بالاعتبار أيضا حالة سكان البلاد المجاورة وما
إذا كانوا أصحاب ثروة ومقدرين على دفع الايجار وهل يتيسر اعطاؤهم
مياه من واپور الرى أم لا إذ أن هذا مما يزيد في ريع الارض وفي
ثمها أيضا .

(ج) عدد السكان :

ان لكثرة السكان وقتهم تأثيرا كبيرا في طريقة استغلال الارض وبعبارة
أخرى في أجرة العمل فيها إذ بكثره عدد السكان تتوافر العمال اللازمة
للقيام بالعمليات الزراعية على مدار السنة بأجر زهيد طبعاً بخلاف ما
إذا كان قليلاً فإن أجورهم تكون مرتفعة تبعاً لقلتهم ويضطر صاحبها الى جلب
التراخيل وهذا مما يكبده مصاريف تثقل دخله وتقل قيمتها تبعاً لذلك .
ومما يلاحظ أيضا مقدرة العمال على العمل ودرجة اتقانهم له حتى
يتيسر نهو العمل بسرعة .

(د) حالة الزراعة في الجهة الواقعة بها الارض :

كأن تكون الارض صالحة لان تغل محصولين في العام كالاراضى التي
تروى ربا صيفيا بسائر أنحاء القطر أو تغل محصولا واحدا في العام
كالاراضى الحياض أو واقعة في مناطق الارز أو في برارى الغربية أو في
تربة صالحة لزراعة القصب كمديريات الصعيد الجنوبية .

وطبعاً دخل الارض يتوقف على حالة الزراعة في المنطقة الموجودة
بها الارض .

ثانياً — الري :

لا يتيسر انماء المحاصيل بحالة مرضية فتنتج ربحاً الا بوجود المياه بكميات مناسبة على مدار السنة سواء من بئر ارتوازي أو بآلة لسد حاجات الزرع وكلما كان الري بالراحة وترتيب المناوبات مناسباً لحالة الزراعة والارض على مقربة من فم الترعة أو كانت المياه تؤخذ من النيل رأساً زاد بذلك دخل الارض وعلت قيمتها اذ أن ذلك يزيد في تنوع الحاصلات التي يمكن زرعها ويزيد وسائل انجاحها .

وفي حالة عدم توافر الري بالراحة وضرورة استخدام الآلات فيجب خصم قيمة تكاليف رفع المياه من ايراد الارض لتقدير قيمتها .

ثالثاً — الصرف — مما يحسن الارض ويجعل تربتها وسطاً صالحاً لنمو المحاصيل بما يزيد منها من المياه الزائدة والاملاح المضرة ولذا كلما كان الصرف متوفراً وبالراحة أو بآلة تفي بالمطلوب وكانت الارض قريبة من مصرف عمومي ومياه مصارفها لا يعوقها عائق من أعشاب وغيرها أثناء سيلانها وجريانها في مجراها الى المصرف العمومي كان ذلك مؤدياً الى تحسين التربة وجودة محاصيلها وزيادة ايرادها فترتفع قيمتها وعلى كل حال يجب خصم تكاليف ازالة مياه الصرف في حالة ما يكون ذلك بالآلات من ايراد الارض عند تقدير قيمتها .

رابعاً — المباني في المزارع ضرورية جداً لما لسكن موظفيها واىواء عملها وخزن محاصيلها وآلاتها وميت دوابها ومثانة أفهام ترعها وسواقيها وتوافر المباني في المزارع وصلاحيها للغرض المقصود منها مما يزيد في قيمة الاراضي الزراعية ويحسن أن يحسب عن كل فدان جنبها نظير المباني عند تقدير قيمتها .

وطبعاً يزيد هذا المبلغ في حال صغر المزرعة ونقل كل ما كانت مساحتها كبيرة .

خامسا — وصف الارض وهذا يشمل :

(١) نوع التربة :

ان المحاصيل التي تزرع بالارض وما ينتج فيها من الايراد تتوقف على التربة ونوعها فالمحاصيل والفواكه التي تزرع بالارض الرملية مثلا تغل محصولا قليلا ولكنه يكون جيدا وبدريا بسبب جفافها ودفئها (حرارتها) وتنجح فيها زراعة البقول وتعطى محصولا جيدا مع أنها في الوقت نفسه تصلحها وتنجح الحُضروات فيها نجاحا تاما اذا سبخت تسيخا جيدا وكذا الحناء والشعير والسَّمسم والاذرة الرفيعة مما تصلح فيها وتنجح .

أما الاراضي السوداء فهي لا تلائم زراعة الفواكه والحُضر وتنجح البقول فيها لقلّة مصاريضها ولانها ترقى هذه الارض وتغنيها .
ويمكن زراعة القمح والقطن والاذرة والقصب في هذه الارض بنجاح .

والارض الصفراء هي أحسن الاراضي لزراعة جميع المحاصيل تقريبا اذ تكون جيدة النماء وافرة المحصول الا الفول السوداني فانه يشترط في نجاحه الارض الرملية .

والارض الصفراء الثقيلة هي أخصب وأنسب لزراعة القطن بخلاف السوداء الثقيلة فهي توافق زراعة القصب .

والاراضي الضعيفة والمستلحة والمستنقعة توافقها المحاصيل التي تساعد على اصلاحها بنموها فيها كالسماز والدنيبة والارز والدخن ويستحيل زرع القمح فيها .

وانه وان جرت العادة أن يزرع الترمس في البور (الارض الضعيفة الحُصب) والشعير في الارض الضعيفة والقمح في السوداء فان ذلك الترتيب مالى محض والا فنتيجة هذه المحاصيل أحسن ما تكون في الارض الصفراء الحُصبة .

ومع كل لا يتيسر تقدير الايراد الذى ينتج من زراعة محصول ما في أرض ما الا بملاحظة المحصول من بدء نموه ومشاهدته قائماً في في الارض وبعد الممارسة الطويلة طبعاً وكلما كانت التربة جيدة النوع وما يزرع فيها من المحاصيل رائج سوقه كلما علت قيمتها •

(ب) درجة خصب الارض :

وكمية المحاصيل التى تنتجها الارض أى خصبها تتوقف على جملة شروط أهمها موافقة أحوال الارض الطبيعية لنمو النبات ووجود مقدار وافر من الغذاء بحالة يسهل معها على النبات تناوله والانتفاع به واحتواء الارض على البكتريا المفيدة وعدم احتوائها على الاملاح والمركبات المضرة وخلوها من الحشرات والبكتريا والنباتات الفطرية الضارة بالمزروعات وأن تكون الحرارة وضوء الشمس والمطر وغيرها من الاحوال الجوية موافقة للنبات بوجه عام •

ومن ثم لا يمكن الجزم بأن الارض الصفراء أحسن دائماً من الرملية أو السوداء ففى الجهات الرطبة تكون السوداء الثقيلة غير محمودة اذ يتعسر خدمتها لرطوبتها وأما في الاقاليم الجافة فغير المحمود فيها هو الارض الرملية ما لم تتوافر مياه الري فيها •

وكلما توافرت الشروط السابقة في أرض ما زاد خصبها وجادت حاصلاتها وازداد دخلها وعلت قيمتها • وعدم وجود شرط أو أكثر منها في أرض ما ينقص من خصبها وحاصلاتها ودخلها •

(ج) المساحة القابلة للزراعة :

للمساحة القابلة للزراعة تأثير في تقدير قيمة الارض وكذا حال المحاصيل النامية فيها فكلما كان الجزء الذى يستثمر من الارض كبيراً والمحاصيل المزروعة فيه يكثر عليها الطلب في السوق زادت قيمة الارض • أما كثرة البور بالارض والمساحة التى تكون تحت الاصلاح وما تؤول اليه حالماً فيما بعد فذلك دخل عظيم في تقدير قيمة الارض •

(د) الدورة الزراعية المتبعة :

للدورة الزراعية المتبعة في الارض دخل كبير في طريقة استغلالها لانها تدل على درجة صلاحية الارض لانتاج المحاصيل المختلفة •

(هـ) ان وجود أشجار الفاكهة والنخيل والاشجار في أرض الزراعة مما يزيد في قيمتها كثيرا بشرط ألا يكون وجودها ضارا بالمزروعات الاخرى بتأثير ظلها أو مزاحمة جذورها بل يجب أن تكون أشجار الفاكهة والنخيل في جانب من الارض والاشجار الحشبية موزعة على طرفها ومساقها ومصارفها اذ بوجودها في أرض الزراعة على هذه الحالة مما يزيد دخلها وبذا تعلق قيمتها •

(و) طريقة استغلال الارض :

تنحصر طرق استغلال الارض فيما يأتي : زراعتها «وسية» على ذمة أصحابها ، أو تأجيرها لمستأجر واحد ، أو تجزئتها الى قطع صغيرة وتأجيرها الى جملة مستأجرين ، أو زراعتها بالمزارعة أو الجمع بين طريقتين أو أكثر من الطرق السابقة ولهذا الطرق شيء من الاعتبار في تقدير قيمة الارض نظرا لما لها من الدخل في طريقة الاستغلال التي يميل المشتري الى اتباعها •

زراعى